دور مؤشرات التنمية الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي دراسة حالة المملكة العربية السعودية

إعداد: د. حسين عطيه الضعيف

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الاستراتيجية التي يمكن أن تتبعها المملكة بما يحقق التنويع الاقتصادي لديها، وبهدف الوصول إلى ما تبتغيه المملكة جاءت الدراسة الحالية لبيان الوسيلة المناسبة لتحقيق الرؤية المستقبلية للملكة العربية السعودية. تم استخدام بيانات سنوية تضمنت (20) مشاهدة خلال الفترة من (2001-2020). وتم استخدام المنهج الوصفي وكذلك تم استخدام المنهج القياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews12). ومن أهم النتائج التي توصلت إليه هذه الدراسة أن السلاسل الزمنية المدروسة تأخذ اتجاهاً عاماً، فهي غير مستقرة عند المستوى، وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة الموسع (ADF)، كما بينت نتائج هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير لمؤشر هيرفندال – هيرشمان ومؤشرات القيمة المضافة المحققة في قطاعي (الصناعة والخدمات) كنسبة من (GDP) وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت هناك علاقة معنوية عكسية بين مؤشر القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة كنسبة من (GDP) وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك بينت نتائج اختبار السببية (Granger Causality Test) عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المضمنة في نموذج الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات التنمية، مؤشر هيرفندال–هيرشمان، التنويع الاقتصادي، المملكة العربية السعودية.

قسم علوم مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة الفرات

أولاً: الإطار المنهجي للبحث:

1.1 مقدمة:

شكل موضوع التنويع الاقتصادي إحدى أهم القضايا الأساسية، التي يتعلق بها مستقبل التنمية في اقتصاديات الكثير من الدول بشكل عامة والدول الريعية بشكل خاص. فقد بات التنويع الاقتصادي الرهان الأكبر فعّالية لتحقيق قاعدة التنمية المستدامة خلال القرن الحالي، وتمكنت المملكة من تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاستثمار بشكل واسع في تنمية الموارد البشرية، ويعزى ذلك للدور الكبير للنفط باعتبار المملكة أكبر المنتجين في منظمة الأوبك، بمتوسط إنتاجية حوالي 10 ملايين برميل بشكل يومي.

وتعتبر سياسة التنويع الاقتصادي أحد الأهداف الاستراتيجية المهمة التي عملت على تبنيها خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة في المملكة منذ بداية 1970، حيث نصت خطط التنمية على أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية وتشجيع النمو في قطاعات أخرى خلاف قطاع النفط، وذلك بهدف خفض التأثيرات السالبة للأزمات والصدمات الخارجية المحتملة نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد (عبد الحميد، 2018). وتشير دراسة صندوق النقد الدولي (2016) إلى أن الأزمات المالية تتكرر كل 12 سنة وتكلف الدول 9% من ناتجها المحلي الإجمالي (تقرير صندوق النقد الدولي، 2016)، ولمواجهة تلك الظروف يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الدعائم في التخفيف من حدة المخاطر التي قد تنجم عن الأزمات الاقتصادية.

ويتربع الاقتصاد السعودي على رأس الهرم للدول التي تركز على الموارد الطبيعية وتحديداً المورد النفطي في تمويل برامجها التنموية حيث يمثل هذا القطاع ما نسبته 34% من الـ (GDP) ومن إجمالي الإيرادات 81% والصادرات 88% وهي نسب مرتفعة جداً إذا ما اخضعت لمقاييس التنويع الاقتصادي المختلفة. وبالاطلاع على الخطط التنموية للمملكة والتي بدأت عام 1970م نجد أن هدف تنويع الاقتصاد كان حاضراً وبشكل متكرر في كل خطة؛ إما بالنص صراحةً بتخفيف الاعتماد على النفط أو بتعزيز دور القطاعات الأخرى وذلك نتيجة لزيادة مشاركتها في (GDP). وإذا ما تم اعتبار الرؤية المستقبلية للمملكة والتي تسعى لتحقيقها بحلول عام 2030 أنها خطة تنموية، فيتضح جلياً التركيز على هدف التنوع الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى، فقد قدمت هذه الخطة جملة من البرامج والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز عمليات الانتقال نحو تنويع الاقتصاد السعودي مع تحديد واضح للمجالات المستهدفة والأهداف التي يجب تحقيقها. وبلا شك فإن هذه التحولات يقف خلفها سياسات

عامة واضحة الأهداف تتجه نحو تغيير تركيب الاقتصاد في المملكة". والغاية من الدراسة الحالية هو البحث في استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة خلال الفترة المدروسة، وذلك عن طريق تناول تحليل الواقع الاقتصادي للمملكة وجهود المملكة في تحقيق تنوع القاعدة الاقتصادية، وكذلك معرفة الفرص والتحديات التي قد تواجه خطوات تحقيق تنوع القاعدة الاقتصادية، ثم القيام بدراسة قياسية وذلك بهدف قياس أثر التنويع الاقتصادي على نمو اقتصاد المملكة.

2.1 مشكلة البحث:

لقد أحدثت الأزمات المتعاقبة في قطاع النفط التي أصبحت تمثل ظاهرة متلازمة للسوق النفطية، تحولات أساسية في التنويع الاقتصادي خاصة مع نمو تزايد الطلب على الطاقة البديلة (الكهرضوئية) ومصادر الطاقة المتجددة. وهو ما ألقى بظلاله على قدرة النفط على الاستمرار كمصدر للنمو المستدام. وبدأت ملامح عصر جديد من التنويع الاقتصادي تظهر في السعودية خاصة مع تنامي القطاع غير النفطي، وهو ما يتيح لاقتصاد للمملكة مرونة عالية في تجاوز صدمات النفط.

ومما سبق يمكن طرح إشكالية التالية: ما هي الإنجازات المحققة في مجال تنوع القاعدة الاقتصادية للمملكة؟ وماهي الطموحات المستقبلية؟ وما هي الفرص والتحديات؟

3.1 أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من الجانب النظري من خلال المساهمة في إثراء الأدبيات التي تتناول دراسات التنويع الاقتصادي للدول النامية وخاصة الدول التي تركز في تحقيق إيراداتها على الموارد النفطية. أما في الجانب العملي فتكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية باعتباره ستكون أحد المصادر التي تستعرض مؤشرات التنمية للاقتصاد السعودي ومدى درجة التأثير على أنشطة التنويع الاقتصادي المختلفة. والاستفادة منها في خطط التنمية في الجمهورية العربية السُورية.

4.1 فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التنمية والتنويع الاقتصادي خلال الفترة 2001-2020.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هير فندال –هيرشمان ونصيب الفرد من (GDP) خلال الفترة 2001-2020.

الفرضية الثانية: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الـ (GDP) خلال الفترة 2001-2020.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة المحققة في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الـ (GDP) خلال الفترة 2001-2020.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة كنسبة من الـ (GDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2020.

5.1 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. الوقوف على أبرز مؤشرات التنمية التي اتخذتها المملكة في سبيل تنويع قاعدتها الاقتصادية.
2. قياس أثر مؤشرات التنمية كمياً على تحقيق تنوع القاعدة الاقتصادية في المملكة خلال الفترة 2001-2020.
3. التطرق لأهم مؤشرات التنمية الرئيسية ومدى مساهمتها في الـ (GDP)، ومدى مساهمتها في تحقيق التنويع الاقتصادي وذلك وفق ما تتطلع إليه المملكة وفق رؤية 2030.
4. استخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة لقياس العلاقة بين المتغيرات المضمنة في النموذج.

6.1 حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية للبحث: تقتصر حدود الدراسة على حالة المملكة العربية السعودية.
2. الحدود الزمانية للبحث: تم تطبيق الدراسة الحالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2001-2020.

7.1 منهج الدراسة:

باعتبار أن الدراسة الحالية تقسم إلى شقين دراسة تحليلية وقياسية لذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في قسم الدراسة التحليلية، حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية تم الحصول عليها من الموقع الرسمي للبنك الدولي، والهيئة العامة للإحصاء السعودي، بواقع (20) مشاهدة. كذلك تم استخدام المنهج القياسي الكمي، وذلك بهدف تحليل السلاسل الزمنية عن طريق ببرنامج (Eviews12) كأداة مساعدة في التحليل.

8.1 الدراسات السابقة:

1.دراسة (رحمة ومريم، 2022) بعنوان: أثر التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو وتنمية الاقتصاد بعيداً عن الريع النفطي – تجربة السعودية، الإمارات والصين:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز أثر التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو وتنمية الاقتصاد بعيداً عن الريع النفطي، من خلال الاطلاع على تجارب بعض الدول الأجنبية والعربية، على سبيل المثال السعودية والإمارات والصين، من خلال الانتقال من الاعتماد التام على مورد الطاقة الرئيسي النفط، وذلك باعتباره الممول الرئيسي لمداخيل الدولة وبالأخص السعودية والتي تّعد الإيرادات النفطية المورد الأساسي لإقامة المشاريع وتطوير البنية التحتية، والتوجه نحو تنويع مصادر مداخيلها بالنسبة للدول عينة الدراسة. ومن وأبرز نتائج هذه الدراسة: نجحت السعودية في تمويل مشاريع البنية التحية، وذلك من خلال مداخيلها النفطية، حيث عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية. ونتيجة لذلك أقلع الاقتصاد السعودي عن التركيز على إيرادات النفط كمدخل أساسي لرفد الموازنة العامة للدولة. كذلك شجعت الإمارات الاقتصاد الحر وحفزت القطاع الخاص وحسنت مداخيلها غير نفطية. أما بالنسبة للاقتصاد الصيني العملاق بدوره أيضاً أخرج قطاع الطاقة لديه من الاعتماد بشكل كبير على الإيرادات النفطية واستغل الطاقات المتجددة والتي يتحصل عليها مجاناً وبصفة دائماً (الطاقة البديلة).

2.دراسة (المطيري، 2022) بعنوان: أثر السياسات المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2020:

إن الغاية الرئيسية لهذه الدراسة هو معرفة أثر السياسات المالية التي تبناها الاقتصاد السعودي بهدف تنوع القاعدة الاقتصادية خلال فترة الدراسة والتي امتدت من عام (2000-2020). وبعد مراجعة الخطط التنموية للفترة من 2000 إلى 2020 وما تضمنتها من أهداف لتحقيق التنويع الاقتصادي، تم استعراض موازنات المملكة وتحديد حجم الانفاق الاستثماري للأنشطة الاقتصادية المستهدفة والسياسات المالية التي تم اتخاذها مع قياس أثر تطبيقها على تقدم أو تراجع مستويات التنويع الاقتصادي بناًء على مؤشر هير فندال– هيرشمان ومؤشر تركز الصادرات العالمي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن تأثير السياسة المالية كان محدوداً بحسب مؤشر هيرفندال – هيرشمان للفترة من 2000 إلى 2015 بينما تحسنت درجة المؤشر بشكل ملحوظ بعد تطبيق الرؤية المستقبلية للمملكة 2030 باعتبارها ركزت على أدوات مختلفة للسياسة المالية منها ترشيد الإنفاق التشغيلي وتوجيه الإنفاق الاستثماري لتعزيز دور القطاع الخاص ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتعزيز مصادر الدخل الحكومي.

3. دراسة (الأمين، 2019) بعنوان: مستقبل النفط في ظل التحول نحو تنويع القاعدة الاقتصادية في إطار الرؤية السعودية المستقبلية 2030:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان التجارة المستقبلية للنفط في ظل التحول نحو تنوع مصادر الاقتصاد بدل الاعتماد على مصدر وحيد لرفد خزينة المملكة وذلك في إطار الرؤية المستقبلية للمملكة 2030، خلال الفترة 2001-2020، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن القطاع النفطي في المملكة لا يزال يتسم بسيطرته الأحادية على مفاصل الاقتصاد السعودي، وسيبقى كذلك مالم يتم الاستفادة من عوائد النفط في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى لاستحداث صادرات بديلة. كما أوصت الدراسة إلى سرعة اتخاذ التدابير نحو تطبيق مخرجات الخطط الاقتصادية ورؤية المملكة 2030 والتي تهدف على استغلال الإيرادات والفوائض النفطية للاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد المتنوعة وخاصة قطاعات الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص والعمل على توفير المزيد من الحوافز الاستثمارية لتشجيع هذا القطاع على التوسع الرأسي والأفقي لتعزيز الاتجاه نحو التوسع وتنوع مصادر الاقتصاد السعودي.

4.دراسة (عبد الحميد، 2018) بعنوان: التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية – الفرص والتحديات:

إن الغاية من الدراسة التي قام بها عبد الحميد (2018) هو تبيان دور التنوع الاقتصادي بغية تحقق التنمية المتوازنة في المملكة، من خلال دور الذي يقوم به التنويع الاقتصادي في تنوع مصادر الدخل والحد من التقلبات التي من الممكن أن تحدث في الاقتصاد، وسبب ذلك هو التركيز على مصدر وحيد للدخل والمتمثل بالإيرادات المحققة من قطاع النفط. وبعد إجراء دراسة تحليلية فقد تم التوصل إلى ما يلي: يتطلب تنويع مصادر الاقتصاد التحول من نموذج النمو الحالي بالمملكة القائم على النفط كمصدر رئيسي للتصدير والدخل إلى نموذج النمو القائم على التنمية المتوازنة، وذلك من خلال زيادة مساهمة مختلف القطاعات في (GDP). وكذلك توصلت هذه الدراسة إلى دور التنويع الاقتصادي في تحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة.

9.1 موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة: تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة من حيث آلية المعالجة للبيانات المدروسة وكذلك المتغيرات المضمنة ضمن نموذج الدراسة وكذلك توصلت لنتائج مختلفة عن النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي: تعددت المفاهيم التي تطرقت لموضوع التنوع الاقتصادي وقد عرف عبد الحميد (2018) التنويع على أنه: سياسة تهدف إلى تحقيق التنمية من أجل الحد من المخاطر التي قد تصيب الاقتصاد، والعمل على رفع القيمة المضافة، وزيادة مستوى الدخل للمواطن.

ويعرف أيضاً التنويع على أنه: الغاية في تحقيق أكبر قدر ممكن من مصادر الدخل الأساسية وهو ما يسهم في تعزيز القدرات الحقيقية لأى اقتصاد، وذلك من خلال المحاولات لرفع القدرات والطاقات الإنتاجية في مختلف القطاعات، وذلك عن طريق الاهتمام التدريجي بتطور عدد من القطاعات لتكون بديلة عن المورد الوحيد والمتمثل بالنفط خاصة في الدول النفطية (الحسين، 2016).

ويقصد بالتنويع الاقتصادي وفقاً لزعر (2014) "تلك السياسة التنموية التي تهدف إلى الحد من نسبة المخاطر التي قد تصيب اقتصاد الدول، وزيادة القيمة المضافة، ورفع مستوى المعيشة للفرد، وذلك خلال اعتماد خطط لتوجيه الاقتصاد نحو مختلف القطاعات أو أسواق متعددة أو جديدة بدل الاعتماد على سوق معين أو قطاع معين أو منتوج وحيد".

في حين عرف (السعيد، 2017) التنويع الاقتصادي على أنه العملية الاقتصادية التي تستهدف تنويع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية لأجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومن ثم التخلص من عبء الاعتماد على سلعة أو منتوج أحادي في تحصيل المداخيل المالية للدولة، أو بعبارة أخرى، التنويع الاقتصادي ما هو إلا عملية استغلال لجميع الإمكانيات والمقومات التي يحويها اقتصاد ما، بالشكل الذي يؤدي لتوليد مداخيل ومصادر مالية جديدة، وهذا بالاستناد على الكفاءات والقدرات المحلية بشكل كبير، ما ينجم عنه في النهاية إحلال الواردات ثم تنويع الصادرات.

وبناءً على ما سبق، يتبين لنا أن عملية التنويع الاقتصادي ترتبط أساساً بالبحث عن السبل التي تُمكِّن من تنويع مصادر الدخل للبلد المستهدف وزيادة تنافسيته على الصعيد الدولي، وهذا لن يتحقق إلا من خلال زيادة وتنويع مركبات (GDP) له، فضلاً عن السعي المستمر لتنويع الصادرات وإحلال الواردات.

2.2 أشكال التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي شكلين رئيسيين هما (باهي وروابنية، 2016):

1- تنويع داخلي: ويُقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً، وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال البحث والدخول لمجالات إنتاجية جديدة تحقق التعدد

وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما تُساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصادية المعرفة المعاصرة.

2- **تنويع خارجي:** ويقصد به تنويع الصادرات من خلال تحقيق التعدد في هيكل الصادرات و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير بشكل عام، كما يُساهم تنويع الأسواق في التقليل من الصدمات الخارجية ومخاطرها ويفتح آفاق تجارية واقتصادية واسعة وواعدة للبلد المعني.

3.2 أهداف التنويع الاقتصادي: إن الهدف من التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول عامة وبالنسبة للدول النفطية خاصة هو التقليل من الاعتماد على البترول والغاز وعائدتهما في دفع عجلة التنمية للاقتصاد، واستحداث في المقابل بدائل وقطاعات اقتصادية أخرى تضمن تعدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنويع الاقتصادي كذلك تخفيض دور القطاع العام في الاقتصاد على حساب القطاع الخاص (بوكثير وزرقوط، 2017).

4.2 محددات التنويع الاقتصادي: هناك العديد من العوامل التي تساهم في دفع وتحفيز التنويع الاقتصادي، ويمكن حصرها في النقاط التالية (صليحة وظريفة، 2022):

1. **حجم الاستثمارات:** تقاس قدرة الدولة على تنوع اقتصادها بحجم الاستثمارات ونسبة التكوين الرأسمالي في الدولة، حيث يؤدى انخفاض مؤشر التنويع إلى تحفيز الدولة لزيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة درجة التنويع الاقتصادي.

2. **معدلات النمو الاقتصادي:** حيث يسهم الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي معبرًا عنها بنصيب الفرد من (GDP) في رفع معدلات التنويع، نتيجة زيادة القوة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.

3. **سياسات التجارة الخارجية:** حيث تؤدي سياسات التجارة الحرة المطبقة في أي دولة إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة إلا أنه مع مرور الوقت يحدث زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.

4. **درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة:** حيث يسهم استقرار السياسيات الاقتصادية المطبقة في زيادة درجة التنويع، حيث يؤدي انخفاض معدلات التضخم إلى زيادة التنويع، وبالتالي نمو قطاعات إنتاجية جديدة بهدف تلبية متطلبات واحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية، كما تؤثر سياسات سعر الصرف المطبقة على درجة التنويع.

5. **الإدارة الحكومية الرشيدة:** وهى شرط أساسي لبناء بيئة مناسبة للتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات حديثة العهد وتطويرها بما يسمح لها بالازدهار والإسهام بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني.

6. **دور القطاع الخاص:** حيث يلعب القطاع الخاص دور رئيسي في التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات الإنتاجية غير المستغلة، وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تسهم في التنويع الاقتصادي.

7. **درجة استثمار الموارد الطبيعية بشكل أمثل:** حيث يسهم استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات.

8. **التكامل الاقتصادي:** حيث تسهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يسهم في تنمية برامج التنمية المكانية وبالتالي تحريك النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنوع الاقتصادي.

9. **توافر الخدمات الأساسية والمساندة:** مثل التعلم والتدريب والخدمات الطبية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية، كما يتطلب أيضاً توفير بنية تحتية حديثة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة.

5.2 مؤشرات وفرص التنويع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية والرؤية المستقبلية لها:

1.5.2 التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

تُعد المملكة أحد الدول النفطية التي تمثل فيها الإيرادات النفطية المصدر الوحيد للدخل منذ بداية سبعينيات القرن الماضي. "حيث ارتبط نمط التنمية في المملكة العربية السعودية بحجم الإيرادات النفطية وبالتالي ارتبطت السياسة المالية للدولة بحجم الإيرادات النفطية، وقد نجم عن ذلك زيادة التبادل الخارجي للدولة، وهو ما جعل الاقتصاد السعودي شديد الحساسية للتقلبات في السوق العالمية نتيجة التقلبات في أسعار النفط والتضخم المستورد الناتج عن زيادة الإيرادات" (حسن، وشبيش، 2015). وحيث يعتبر النفط يمثل أحد الموارد القابلة للاستنزاف بمرور الوقت، فقد أشارت التقديرات إلى أنه من المتوقع انخفاض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ابتداء من عام 2055، "كما أنه من المتوقع أن تزيد حده هذا التراجع ابتداًء من عام 2100 ، وسيترتب على ذلك أثر سلبي على اقتصاديات

البلدان التي تعتمد على الثروة النفطية كمصدر رئيسي لدخلها، خاصة الدول الكبيرة مثل المملكة العربية السعودية والتي من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها بحلول عام 2050" (Almutairi, 2016).

ولذلك ركزت خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة على تنويع الهيكل الاقتصادي كأحد الأهداف الاستراتيجية منذ خطة التنمية الأولى عام 1970 التي نصت على تنويع مصادر الدخل بالمملكة وتخفيف الاعتماد على البترول عن طريق زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى خطة التنمية العاشرة التي نصت أيضاً على تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال التنويع الاقتصادي العمودي، والأفقي والمكاني.

2.5.2 مؤشرات التنويع الاقتصادية للمملكة العربية السعودية:

توجد مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى نجاح عملية التنويع الاقتصادي، كما هو مبين بالجدول (1) والذي يتضمن مجموعة من المؤشرات.

الجدول (1)

السنة	نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الـ (GDP) %	نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الـ (GDP) %	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الـ (GDP) % بدون قطاع النفط	مؤشر التركيز هيرفندال-هيرشمان	نصيب الفرد من الـ (GDP) الوحدة $
2001	5.134909	42.96656	50.86556	0.71	8337
2002	5.037567	42.83456	51.08903	0.70	8380
2003	4.471878	40.48355	54.04528	0.73	9321
2004	3.868315	38.43826	56.7839	0.70	10935
2005	3.185433	34.1831	61.80963	0.74	13462
2006	2.919943	33.68656	62.6124	0.76	14848
2007	2.742783	33.72747	62.7727	0.72	15756
2008	2.292688	30.43875	66.50211	0.77	18944
2009	2.830445	41.6263	54.74189	0.72	15064
2010	2.619069	38.52842	58.11195	0.72	17958
2011	2.155163	33.92338	63.24024	0.76	22441
2012	2.070927	34.87687	62.27958	0.76	24069
2013	2.169998	37.65988	59.42113	0.77	23945
2014	2.288622	40.24112	56.65211	0.72	23862
2015	2.772925	51.44389	44.74776	0.53	20442
2016	2.947031	53.47928	42.53817	0.63	19930
2017	2.867465	51.19194	45.06868	0.62	20910
2018	2.481622	45.617	49.23223	0.65	24175
2019	2.559535	48.35882	46.15778	0.59	23405
2020	2.960262	53.16206	39.61876	0.62	20398
المتوسط الحسابي	3.018829	41.34339	54.41454	0.696	17829.1
الانحراف المعياري	0.886342	6.978403	7.702769	0.065	5353.33
معامل الاختلاف	0.2936	0.1688	0.1416	0.097	0.3002

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، والهيئة العامة للإحصاء السعودي.

يبين الجدول (1) مدى مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2001-2020)، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الـ (GDP) في عام بداية الدراسة (5.13%) في حين بلغت نسبة مساهمة نفس القطاع في نهاية فترة الدراسة (2.96%). وهذا يدل على تراجع نسبة مساهمة قطاع الزراعة. أما فيما يتعلق بمساهمة قطاع الخدمات فقد بلغت نسبة المساهمة (42.96%) في عام (2001)، لتبلغ مساهمة هذا القطاع (53.16%) وهذا يدل على توجه المملكة نحو الاعتماد على القطاعات الأخرى بدل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل، وهذا ما ركزت عليه رؤية 2030، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فقد بلغت مساهمته عام (2001) بحدود (50.86%) لتأخذ هذا النسبة بالارتفاع خلال الأعوام التالية لفترة الدراسة لتعاود التراجع لتبلغ (39.61%) وهذا لا يتفق مع رؤية المملكة 2020 ورؤية 2030، لذلك يتوجب إعادة النظر في قطاع الصناعة والتعدين بما يحقق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة.

ويلاحَظ أيضاً من الجدولِ (1) أنَّ متوسط نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الـ (GDP) بلغت نحو (3.018829%) خلال الفترة 2001-2020، بانحرافٍ معياريّ قدرهُ 0.886342، وكان معامل الاختلاف 29.36%. في حين بلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الـ (GDP) (41.34339%)، خلال الفترة 2001-2020،، بانحرافٍ معياريّ قدرُهُ 6.978403، وكان معامل الاختلاف 16.88%.

أمَّا فيما يتعلَّق بمتوسِّط نسبة مساهمة قطاع الصناعة بدون إدراج قطاع النفط في الـ (GDP) خلال فترة الدراسة، فقد بلغت نسبة المتوسط (54.41454)%، بانحرافٍ معياريّ قدرُهُ 7.702769، وكان معامل الاختلاف 14.16%. في حينِ بلغ متوسِّط مؤشر التركيز هير فندال–هيرشمان 0.696، خلال الفترة 2001-2020، بانحرافٍ معياريّ قدرُهُ 0.065، وكان معامل الاختلاف 0.3002. وأخيرًا فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة (17829.1) دولار، بانحرافٍ معياريّ قدرُهُ 5353.33، وكان معامل الاختلاف 30.02%.

3.3 الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد أدوات التنمية الاقتصادية في الدولة، ويرتبط التنويع الاقتصادي بزيادة المساهمة النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فكلما زادت المساهمة النسبية لهذه القطاعات كلما زادت درجة التنويع ومن ثم ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي بالدولة. وقبل استخدام أيَّةِ مجموعة من البيانات –وبيانات السَّلاسل الزمنيَّة على وجه الخصوص– في أيَّة دراسةٍ

كانت، لا بدَّ من معالجتها بشكلٍ جيّدٍ (Validating Data)، من خلال إخضاعِها لمختلف الاختباراتِ البيانيَّة والإحصائيَّة التي تسمح باكتشافِ مميّزاتها وخصائصِها الإحصائيَّة الجوهريَّة، وتقدِّم صورةً واضحة عن كيفيَّة تطوُّر سلوكِ المتغيّرات التي تعبّر عنها.

1.3.3 فترة الدِّراسة ومصادر بيانات متغيّراتها: سيتمُّ استخدام الأساليب القياسيَّة الحديثة في اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي، وذلك من خلال تحليل السَّلاسل الزمنيَّة السَّاكنة. بهدف الوصول إلى نتائج واقعيَّة وتحليل سليمٍ ومنطقيٍّ للعلاقات الاقتصاديَّة، وبالتَّالي تجنُّب النَّتائج المضلِّلة التي يتمُّ الحصول عليها في الغالب بطرقِ الانحدار التقليديَّة في حالة عدمِ سكونِ السَّلاسل الزمنيَّة.

حيث يَستهِدف هذا المبحثُ الخصائص الإحصائيَّة للمتغيّرات المدروسة، من خلال استخدام سلسلةٍ زمنيَّة سنويَّة تضمُّ (20) مشاهدةً، خلال الفترة 2001-2020. وقد تمثَّلت المتغيّرات التي تضمَّنتها هذه الدِّراسة في أربعة متغيّرات رئيسيَّة مستقلَّة هي: مؤشر هيرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصاديُ (HC_t)، القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (VAD_{ind})، القيمة المضافة المحققة في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (VAD_{serv})، القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (VAD_{Agr})، في حين تمثَّل المتغيّر التابع في هذه الدِّراسة بـ: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Y_t). حيث تمَّ الحصول على هذه البيانات من قاعدةِ البنك الدوليّ (مؤشّرات التَّنمية العالميَّة)، والموقع الرسميّ للهيئة العامة للإحصاء السعودي.

وتمثِّل عمليَّة توصيف الأنموذج القياسيّ وتحديد مفاصله الرئيسيَّة خطوةً مهمةً لبناء أيّ نموذجٍ قياسيٍّ، سواء كان هذا النَّموذج معادلةً منفردةً أم مجموعةً من المعادلات، ويعتمد ذلك على طبيعة الظَّاهرة الاقتصاديَّة المراد دراستها. وبهدف تحقيقِ بعض التَّجانس في أحجام الأرقام الإحصائيَّة المستخدمة في الدِّراسة، ولأجل استبعاد تأثير الاتِّجاه العامّ (Trend) من التَّقلُّبات الدوريَّة للمتغيّرات، حُوِّلت البيانات الأصليَّة لسلسلة المتغير التابع (Y_t) للوغاريتم الطبيعيّ، في حين تم الإبقاء على المتغيرات المستقلة على حالتها الطبيعية كونها عبارة عن نسبة مئوية، كما هو مبيَّنٌ بالمعادلة التَّالية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 HC_t + \beta_2 VAD_{ind} + \beta_3 VAD_{Serv} + \beta_4 VAD_{Agr} + \varepsilon \ldots\ldots$$

حيث أن:

Y_t: متوسط نصيب الفرد من (GDP)، HC_t: مؤشر هيرفندال –هيرشمان، حيث يشير إلى درجة التنويع الاقتصادي المحقق في الاقتصاد القومي خلال فترة الدراسة، VAD_{ind}: القيمة المضافة

المحققة في قطاع الصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، VAD_{Serv}: القيمة المضافة المحققة في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، VAD_{Agr}: القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، $(\beta 0, \beta 1, \beta 2, \beta 3, \beta 4)$: معاملات النَّموذج، ε: الخطأ العشوائيُّ.

إنَّ الخطوة الأولى في عمليَّة تحليل السَّلاسل الزمنيَّة هو رسم مشاهدات المتغيِّرات لمعرفة الاتِّجاه العامِّ لها (رشاد، 2011). حيث تعتَبر استقراريَّة المتغيِّرات المدروسة كلًّا منها على حدةٍ شرطاً لازماً من أجل إجراء الدِّراسة القياسيَّة، حيث إنَّ استخدام سلاسل زمنيَّة غير مستقرَّة في معادلات الانحدار تعطينا نتائجَ مضلِّلة وغير حقيقيَّة. والرَّسم البيانيُّ في الشكل (1) يبيِّن الخصائص المهمَّة للسَّلاسل الزمنيَّة المدروسة، حيث يُلاحظ من الشكل (1) أنَّها غير مستقرَّة، فهي تعاني من مشكلة الاتِّجاه العامِّ، ممَّا يدلُّ على عدم سكون السَّلاسل الزمنيَّة المدروسة، ولتأكيد ذلك أو نفيِه يتطلَّب الأمر إجراء الاختبارات الخاصَّة باستقرار السَّلاسل الزمنيَّة.

الشكل (1)

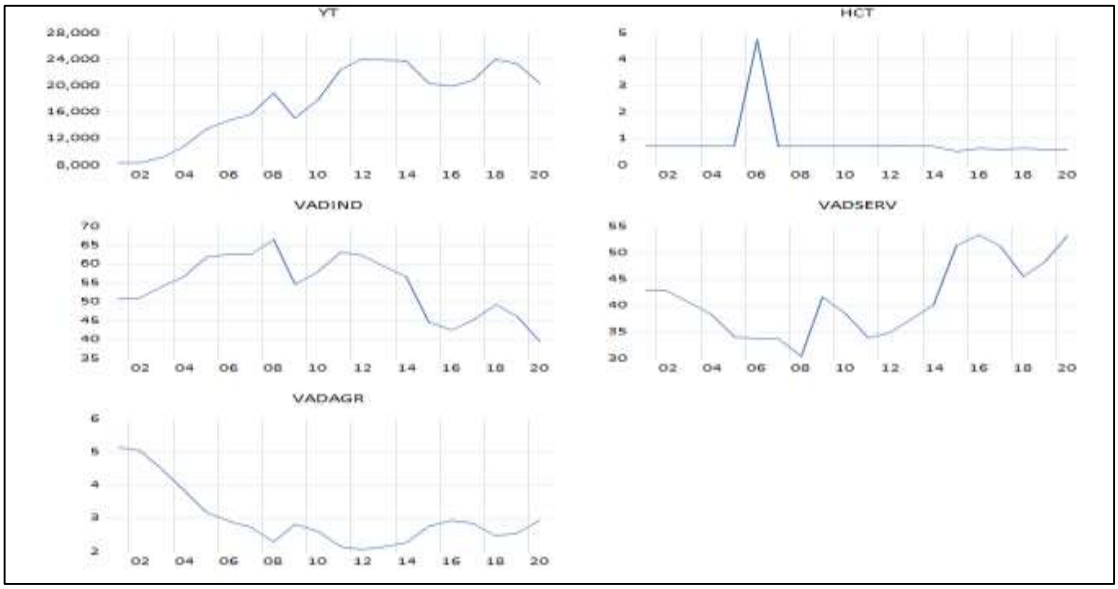

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

2.3.3 تحليلٌ وصفيٌّ للمتغيِّرات المدروسة: سيتمُّ من خلال هذه الخطوة حسابُ مختلف الإحصائيَّات الوصفيَّة للبيانات (المتوسِّط، الوسيط، القيمة العظمى، القيمة الدُّنيا، الانحراف المعياريُّ، معامل التفرطح، والالتواء) بالإضافة إلى إحصائيَّة Jarque-Bera التي تسمح لنا باختبار فرضيَّة التَّوزيع الطبيعيّ لدى السَّلاسل المدروسة. حيث إنَّ القيمة المعياريَّة لهذا الاختبار هي (5.99) وبالتَّالي تتبع البيانات التَّوزيع الطبيعيَّ إذا كانت إحصائيَّة (Jarque-Bear) ≤ 5.99 وكذلك Probability >

0.05، وكما هو موضَّح بالجدول (2) فإنَّ قيمة (Jarque-Bear) بالنسبة لجميع المتغيِّرات المدروسة هي أصغر من (5.99) وكذلك قيمة الاحتماليَّة هي أكبر من (0.05)، وبالتَّالي تتبع المتغيِّرات المدروسة التَّوزيع الطبيعيَّ، باستثناء متغير هير فندال- هيرشمان (HC_t)، ، حيث كانت إحصائيَّة (Jarque-Bear) ≥ 5.99 وكذلك Probability <0.05، وبالتالي فإنَّ هذا المتغير لا يخضع للتوزيع الطبيعي.

الجدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

variables	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	J-B	Prb.
LY_t	17829	19437	24175.58	8337.323	5492.3	-0.485368	1.92320	1.751	0.41
HC_t	0.8960	0.7200	4.760000	0.530000	0.9118	4.093750	17.8691	240.1	0.00
VAD_{ind}	54.414	55.697	66.50211	39.61876	7.9028	-0.299492	1.90791	1.292	0.52
VAD_{serv}	41.343	40.362	53.47928	30.43875	7.1596	0.371171	1.94930	1.379	0.50
VAD_{Arg}	3.0188	2.8016	5.134909	2.070927	0.9093	1.302914	3.58473	3.943	0.15

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

3.3.3 اختبارُ جذر الوحدة (Unit Root Test): أصبح إخضاعُ المتغيِّرات المستخدمة في أيَّة دراسةٍ تحليليَّة لاختبار الاستقرار من المسلَّمات في الدِّراسات التطبيقيَّة؛ لما لموضوع استقرار المتغيِّرات من أهمِّيَّة قصوى في دقَّة نتائج التَّحليل (عربش وأخرون، 2011).

وتكتسب خاصيَّة الاستقراريَّة أهميَّة بالغة، ويؤدِّي عدم توفُّرها في مختلف المتغيِّرات المُستخدمة في مختلف الدِّراسات التطبيقيَّة إلى استنتاجات مضلِّلة ونتائجَ مزيَّفةٍ وغير واقعيَّة.

وقبل اختبار وجود علاقةٍ بين المتغيرات المضمنة في نموذج الدراسة، لا بدَّ من تحليل السَّلاسل الزَّمنيَّة للتَّأكُّد من استقرارها عبر الزَّمن، وتحديد درجة تكاملها من خلال اختباراتِ جذر الوحدةِ، وللكشف عن استقراريَّة السَّلاسل من عدمِها. ويوجد العديد من الاختبارات إلَّا أنَّه تمَّ استخدام اختبار (ADF) لاختبار الفرضيَّةِ الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة (السِّلسلة الزَّمنية غير مستقرَّة)، وذلك عند المستوى (Level) وعند الفروق الأولى (First Difference) باستخدام الحدِّ الثَّابت والاتِّجاه العامّ (Trend and Intercept). كما هو موضَّح بالجدول (3).

الجدول (3) اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ADF

الفروق الأولى			المستوى			المتغيرات
	T-Statistic			T-Statistic		
Prob.	القيمة الحرجة 5%	ADF t-Statistic	Prob.	القيمة الحرجة 5%	ADF t-Statistic	
0.020	-3.7911	-4.3527	0.911	-3.6736	-1.0552	LY_t
0.000	-3.7911	-14.9666	0.005	-3.7597	-5.1151	HC_t
0.012	-3.7911	-4.6524	0.670	-3.6736	-1.7880	VAD_{ind}
0.019	-3.7911	-4.3889	0.542	-3.6736	-2.0426	VAD_{serv}
0.043	-3.6908	-3.7744	0.854	-3.6736	-1.3057	VAD_{Arg}

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

تمَّت دراسة جميع المتغيِّرات التي تضمَّنتها الدِّراسة، وبعد إجراء اختبارِها تبين أن متغيِّر (HC_t) كان مستقراً عن المستوى، في حين إنَّ المتغيرات التالية: LY_t, VAD_{ind}, VAD_{serv} VAD_{Agr} استقرت عند الفروق الأولى، "وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسيَّة والتي تفترض أنَّ أغلب المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى وتستقر عند الفروق الأولى" (الضعيف، 2019). وسيتم إدخال هذه المتغيرات في النَّموذج التالي:

$$LY_t = \beta_0 + \beta_1 HC_t + \beta_2 VAD_{ind} + \beta_3 VAD_{Serv} + \beta_4 VAD_{Agr} + \varepsilon \ldots\ldots$$

4.3.3 إيجاد معادلة الانحدار بطريقة المُربَّعات الصُّغرى العادية Method Least Squares (OLS): يتم استخدام طريقة المربَّعات الصُّغرى العاديَّة (OLS)، لتقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي (Linear Regression) الذي يقلل من مجموع القيم المربعة بين القيم المتوقعة، وذلك للخروج بتقديرٍ أمثلَ للعلاقة بين المتغيرات المدروسة، وتعمل هذه الطَّريقة على اختيار قيم المعلمات المقدَّرة من بعض القيم الزَّائفة. ويبين الجدول (4) نتائج تقدير الانحدار بطريقة المُربعات الصُّغرى العادية (OLS).

الجدول (4)

Dependent Variable: DLY_t				
Method: Least Squares (OLS)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.88002	3.385210	4.395598	0.0006
HCT	-0.016791	0.020743	-0.809473	0.4318
$DVAD_{IND}$	-0.045422	0.033672	-1.348927	0.1988
$DVAD_{SERV}$	-0.032963	0.035264	-0.934747	0.3658
$DVAD_{AGR}$	-0.427610	0.036833	-11.60944	0.0000
R-squared		0.964267	Mean dependent var	9.723358
Adjusted R-squared		0.954058	S.D. dependent var	0.366991
S.E. of regression		0.078661	Akaike info criterion	-2.026400
Sum squared resid		0.086626	Schwarz criterion	-1.777863
Log likelihood		24.25080	Hannan-Quinn criter.	-1.984338
F-statistic		94.44964	Durbin-Watson stat	1.127806
Prob(F-statistic)		0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

نستنتج من الجدول (4) ما يلي:

تشير معاملات الانحدار إلى أنَّ جميع المتغيرات التي تضمنها نموذج الدراسة على علاقة عكسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

☒ تأخذ معادلة الانحدار الشَّكل التَّالي:

$$DLY_t = -0.016HC_t - 0.045VAD_{ind} - 0.032VAD_{Serv} - 0.427VAD_{Agr} + 14.880$$

نستنتج من المعادلة السَّابقة ما يلي:

- التغيُّر في (VAD_{Agr})، يؤثِّر عكسياً في نصيب الفرد من (GDP) وزيادة (VAD_{Agr}) بمقدار 1% ستؤدِّي إلى نقصان (Y_t) بمقدار (0.427).

☒ بلغت قيمة معامل التَّحديد المصحَّح (Adjusted R-squared = 0.954058)، وهذا يعني أنَّ المتغيِّرات المستقلَّة تفسِّر حوالي 95.41% من التغيُّرات التي تحدث في المتغيِّر التَّابع، والباقي عبارة عن أثر المتغيِّرات الأخرى الغير مضمَّنة في النَّموذج.

☒ بلغت قيمة (F-statistic = 94.44964) وهي أكبر من (1.96)، وكذلك بلغت قيمة الاحتمالية (Prob-F-statistic = 0.00) وهي أصغر من (0.05) . وهذا يعني أن للنَّموذج ككل معنوية إحصائية.

☒ كما يتضح من نتائج التحليل المبيّنة بالجدول أعلاه وجود علاقة ذات دلالة معنويّة بين القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار للمتغير المذكور آنفاً و(Y_t) على التوالي (11.60944-) بمستوى دلالة بلغت على التوالي (0.00)، وهذه القيمة أصغر من مستوى الدلالة المفروض (5%). مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة بين القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة كنسبة من (GDP) وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بينما يتضح عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر هير فندال – هيرشمان والقيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات كنسبة من (GDP) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار بين المتغيرات المذكورة

(0.934747- ,1.348927- ,0.809473-) بمستوى دلالة بلغت (0.4318, 0.198, 0.365)، وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة المفروض (5%). وتختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة عبد الحميد (2018) والتي أظهرت مساهمة قطاعي الصناعة والخدمات في الـ (GDP).

وبشكل عام تتفق هذا الدراسة مع الدراسة السابقة من حيث مكان التطبيق وتختلف عنها من حيث المتغيرات المدروسة.

5.3.3 دراسة العلاقة السببية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار السببية لغرانجر (Granger Causality Test): تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في)

في متغير أخر ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول (5) يوضح نتائج الاختبار.

جدول (5) Granger Causality Test

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
HCT does not Granger Cause DLY_t	17	0.03347	0.9672
DLY_t does not Granger Cause HCT	17	1.75290	0.2148
$DVAD_{IND}$ does not Granger Cause DLY_t	17	0.19602	0.8246
DLY_t does not Granger Cause $DVAD_{IND}$	17	2.32280	0.1404
$DVAD_{SERV}$ does not Granger Cause DLY_t	17	0.24758	0.7846
DLY_t does not Granger Cause $DVAD_{SERV}$	17	2.24114	0.1489
$DVAD_{AGR}$ does not Granger Cause DLY_t	17	0.25091	0.7821
DLY_t does not Granger Cause $DVAD_{AGR}$	17	0.59756	0.5657

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

نلاحظ من الجدول أعلاه وباستخدام اختبار (Granger Causality Test) عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة، وذلك كون الاحتمالية (.Prob) أكبر من (0.05).

4. الاستنتاجات والتوصيات:

1.4 الاستنتاجات:

تمت المحاولة من خلال هذه الدراسة الإحاطة بموضوع دور مؤشرات التنمية الاقتصادية في تحقيق التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وبعد القيام بالدراسة التحليلية لأهم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السعودي وكذلك بعد إجراء الدراسة القياسيّة بين المتغيّرات التيّ تضمنها نَّموذج الدَّراسة، تم التوصل من خلال الدَّراسة التحليليَّة والقياسيَّة إلى النتائج التالية:

1. بينت نتائج الانحدار وفق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين القيمة المضافة المحققة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2. بينت نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) أنَّ المتغيرات المدروسة غير مستقرة عند (Level) ولكنها استقرت عند الفروق الأولى، في حين أنَّ متغير درجة التركيز مستقر عند المستوى. وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية القياسيَّة بأن أغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير مستقرة عند المستوى وتستقر عند الفروق الأولى.

3. لا توجد علاقة بين كلاً من المتغيرات التالية: درجة التركيز (HC_t) والقيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

1.3 التوصيات:

بعد استعراض المعلومات والبيانات وتحليلها بهذه الدراسة ومناقشتها في ظل الفرضيات المطروحة، وبناءً على النتائج المتحصل عليها يمكن اقتراح جملة من التوصيات من شأنَّها تطوير قاعدة التنويع الاقتصادي السعودي، وتفعيل دورها في جذب المزيدَّ من المستثمرين وتوجيه الاستثمارات في قنوات استثمارية تحقق أهداف المستثمرين من جهة وزيادة الناتج القومي من جهة أخرى، وهي كما يلي:

1. ضرورة تبني استراتيجيات واضحة المعالم تهدف للنهوض بجميع القطاعات في المملكة العربية السعودية.
2. الاعتماد على الثروات المتاحة لدى المملكة والعمل على استثمارها بالشكل الأمثل، والاستفادة من الموقع الجغرافي، ومحدداتها الاقتصادية، والعمل على تطوير الإدارة والقوانين الأمر الذي يعمل على تحقيق التنمية المستدامة للممكلة العربية السعودية وفق رؤية 2030.
3. الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي.
4. الإسراع في إدخال إصلاحات جذرية تتماشى مع متطلبات التنويع الاقتصادي.
5. إجراء دراسات مماثلة باستخدام طرائق بحثية مختلفة لقياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

❖ **المراجع العربية:**

- الأمين، يوسف، (2019). مستقبل النفط في ظل التحول نحو تنويع القاعدة الاقتصادية في إطار الرؤية السعودية المستقبلية 2030، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 2.
- باهي، موسى، ورواينية، حميدة، (2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد5، ديسمبر.
- بوشول، السعيد، (2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية الصادرة عن مخبر "متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية"، جامعة ورقلة، ديسمبر، العدد7.
- بوكثير، جبار، وزرقوط، حميدة، (2017). قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة – إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، العدد 7.
- حسن، محمد مجيب، وشبيش، محمد رمضان، (2015). متطلبات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، العدد 151.
- الحسين، الجبوري حامد عبد، (2016). التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
- رحمة، مرنيز، ومريم، حتحوت، (2022). أثر التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو وتنمية الاقتصاد بعيداً عن الريع النفطي تجربة السعودية، الإمارات والصين، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري.
- رشاد، ندوى خزعل، (2011). استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19.
- صليحة، بوزيد، وظريفة، سلايمية. (2022)، تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: التأسيس لمرحلة ما بعد النفط، جامعة 8 ماي 1945 – قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري.
- الضعيف، حسين، (2019). أثر الاستثمار على أسعار الأسهم – دراسة مقارنة بين سوق المال التركي والمصري خلال الفترة (2016-2001)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

- عبد الحميد، خالد هاشم، (2018). التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية – الفرص والتحديات، مجلة دراسات، المجلد 19، العدد 1.
- عربش، شفيق، وعثمان، نقار، واسماعيل، رولى شفيق، (2011). اختبارات السببيّة والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5.
- لزعر، محمد أمين، (2014). سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- مسعودي، محمد، (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7.
- المطيري، عثمان حزام، (2022). أثر السياسات المالية على التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية للفترة من 2000 إلى 2020، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 23.

المراجع الأجنبية:

- *Humoud Almutairi, "Economic Diversification in GCC Economies: A Heaven for Investors", International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 4,2016, p89..*

❖ **المواقع الإلكترونية:**

- ❖ http://www.sama.gov.sa
- ❖ http://data.worldbank.org .
- ❖ http://unctadstat.unctad.org.

The role of economic development indicators in achieving economic diversification Case study of the Kingdom of Saudi Arabia

Dr: Hussien Atia Al Daaif

Abstract

This study seeks to know the strategy that the Kingdom can follow in order to achieve its economic diversification. In order to achieve what the Kingdom seeks, the current study came to demonstrate the appropriate means to achieve the future vision of the Kingdom of Saudi Arabia. Annual data was used that included (20) observations during the period from (2001-2020). The descriptive approach was used, as well as the standard approach using the statistical program (Eviews12). ne of the most important findings of this study is that the studied time series take a general trend, and are unstable at the level, using the expanded unit root test (ADF). The results of this study also showed that there is no effect of the Herfindahl-Hirschman index and the indicators of added value achieved. In the (industry and services) sectors as a percentage of (GDP) and the per capita GDP, while there was an inverse significant relationship between the value added index achieved in the agricultural sector as a percentage of (GDP) and the per capita GDP. The results also showed Granger Causality Test: The absence of a causal relationship between the variables included in the study model.

Keywords: development indicators, Herfindahl-Hirschman index, economic diversification, Kingdom of Saudi Arabia.

Department of Financial and Banking Sciences, Faculty of Economics, University of Al Furat